

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9480

الخميس، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستينغينا
	إكوادور	السيد بريس لوس
	ألبانيا	السيد ستاسولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد باربوسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيريا

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2023/849)

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة

خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/861)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-35954 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/849)

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم

المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في

السودان (S/2023/861)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو

السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا

في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى

المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/849،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة

من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2023/861، التي

تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم

المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلمت بالإنكليزية): إن النزاع في السودان مستعر

منذ أكثر من سبعة أشهر ولا توجد أي علامة على وقف التصعيد. بل

على العكس من ذلك، اشتدت الأعمال القتالية في الأسابيع الأخيرة.

وفي حين أعلن الطرفان المتحاربان استعدادهما للتفاوض على وقف

إطلاق النار، فإن أفعالهما على أرض الواقع تشير إلى خلاف ذلك.

وفي دارفور، حققت قوات الدعم السريع مكاسب عسكرية كبيرة في

الأسابيع الأخيرة، حيث سيطرت على قواعد القوات المسلحة السودانية

في نيالا وزالنجي والجنينة في الفترة بين 26 تشرين الأول/أكتوبر و 4

تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الوقت الحاضر، يبدو أن قوات الدعم السريع تستعد للتقدم

نحو الفاشر في شمال دارفور وتوسيع نطاق الأراضي الخاضعة

لسيطرتها لتشمل جميع المواقع الاستراتيجية في منطقة دارفور. ويمكن

أن يؤدي هجومها على الفاشر أو المناطق المحيطة بها إلى سقوط

أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، بسبب العدد الكبير من النازحين

داخلها الموجودين هناك.

وقد نشرت الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام

المتكاملة في المنطقة قوات للدفاع عن المدينة. وبينما كانت هذه

الحركات تحافظ رسميا على الحياد في النزاع، أعلن بعضها في وقت

سابق اليوم قرارها بإنهاء حيادها في النزاع والتحالف مع القوات المسلحة

السودانية. ويشير بيانها إلى انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان ارتكبتها

قوات الدعم السريع وإلى تزايد خطر تفتيت السودان كأسباب لخروجها

عن الحياد.

وفي الوقت نفسه، أفاد أشخاص فارون إلى تشاد من غرب

دارفور بتصاعد أعمال العنف ذات الدوافع العرقية الموجهة ضد أفراد

قبيلة المساليت مجددا. وتشير تقارير موثوقة إلى أن الميليشيات العربية

التابعة لقوات الدعم السريع ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان

في الفترة بين 4 و 6 نوفمبر/تشرين الثاني، ولا سيما في حي أردمتا

في الجنينة. وتعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال

الفترة الانتقالية في السودان على التحقق من هذه التقارير، فضلا عن

التقارير التي تفيد بأن ميليشيا تابعة للمساليت قامت بأعمال عنف

موجهة ضد أفراد القبائل العربية في الجنينة، مما يخطر بإشعال

موجات عنف ذات طابع دوري.

وخارج دارفور، استمرت الاشتباكات المميتة في الخرطوم وأم

درمان وبحري، حيث تدور المعارك الرئيسية في محيط معازل القوات

السعودية والولايات المتحدة، بمشاركة إيجابية من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي تمثل الاتحاد الأفريقي أيضا. إن تنسيق النفوذ الإقليمي والدولي وتقوية الروابط مع المبادرات المدنية الجارية أمر ضروري لتعزيز المحادثات وزيادة احتمالات إحراز مزيد من التقدم.

وبين الالتزامات، الذي اعتمده الطرفان في جدة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، خطوة أولى مهمة نحو تلبية احتياجات الشعب السوداني.

ونرحب بإطلاق المنتدى الإنساني للسودان في 13 تشرين الثاني/نوفمبر ونأمل أن ييسر تنفيذ الالتزامات الإنسانية التي تم التعهد بها في جدة.

ومما يؤسف له أن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في هذه الجولة من محادثات جدة. وبدلا من ذلك، فقد صعدا الاقتتال.

وفي حين يجب أن يتوصل الطرفان المتحاربان إلى وقف لإطلاق النار، لا يمكن أن يظهر حل دائم من دون إشراك المدنيين باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية السياسية. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرات الجهات الفاعلة المدنية للاتفاق على برنامج مشترك للسلام. وكان الاجتماع الذي عقده أصحاب المصلحة المدنيون في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر تطورا هاما نحو تحقيق تلك الغاية. وطرح الاجتماع، إلى جانب المبادرات الأخرى التي عقدها أصحاب المصلحة المدنيون، مبادئ لما يمكن أن تكون عليه الدولة الديمقراطية والشاملة للجميع في السودان مستقبلا.

ونرحب أيضا بالاجتماع التشاوري للموقعين على اتفاق جوبا للسلام، الذي عُقد في جوبا يومي 24 و 25 تشرين الأول/أكتوبر ونشيد بحكومة جنوب السودان لاستضافتها الاجتماع.

بينما تواصل المرأة السودانية نشاطها المناهض للحرب والمناصر لعملية انتقالية شاملة للجميع، نشهد تراجعاً في المشاركة السياسية للمرأة. ولن تتجج أي عملية سياسية إذا لم تكن المرأة حاضرة بشكل كاف حول الطاولة ولم تُعالج شواغلها.

وسيكون اعتماد نهج مشترك للوساطة ضروريا لا لزيادة الضغط على الطرفين فحسب، بل أيضا لضمان مواءمة وتكامل وقف إطلاق

المسلحة السودانية. ولا تزال التوترات بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو، مستمرة أيضا في جنوب كردفان، بينما لا يزال الوضع متوترا في محيط الأبيض في شمال كردفان. وامتدت الأعمال العدائية إلى مناطق جديدة، مثل ولايات الجزيرة والنيل الأبيض وغرب كردفان، مما يعرض المزيد من المدنيين، فضلا عن العمليات الإنسانية، للخطر.

إن السودان يواجه اقتران كارثة إنسانية متفاقمة بأزمة كارثية لحقوق الإنسان. فقد قُتل أكثر من 6 000 مدني، بينهم نساء وأطفال، منذ نيسان/أبريل. ويشهد السودان الآن أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث نزح 7,1 مليون شخص. كما أن الحالة الصحية لا تزال مقلقة للغاية.

وعلى الرغم من القيود العديدة المفروضة على الوصول والهجمات على العاملين في مجال الإغاثة والعوائق البيروقراطية، تواصل الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني تقديم المساعدة المنقذة للحياة. وإجمالا، تلقى 4,1 مليون شخص مساعدات منقذة للحياة منذ منتصف نيسان/أبريل، ولكن هذا لا يمثل سوى 22 في المائة من الأشخاص الذين تسعى المنظمات الإنسانية إلى مساعدتهم في عام 2023.

ولا يزال المدنيون يواجهون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وتفيد التقارير بأن الأطراف المتحاربة شنت هجمات عشوائية، بينما شنت أيضا هجمات موجهة ضد المدنيين في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. ولا تزال القيود المفروضة على الحيز المدني وأنشطة كسب الرزق مستمرة بلا هوادة. ولا تزال محنة النساء والفتيات في جميع أنحاء السودان تتدهور بشكل كبير. وتشير شهادات ضحايا العنف الجنسي التي جمعتها البعثة في الغالب إلى مسلحين يرتدون زي قوات الدعم السريع أو أفراد في قوات الدعم السريع باعتبارهم الجناة المزعومين. وأبلغ أيضا عن مزاعم جرائم اغتصاب وتحرش جنسي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية، ولا سيما في أم درمان وبحري.

وأرحب باستئناف المحادثات في جدة، بالمملكة العربية السعودية، في 29 تشرين الأول/أكتوبر، والتي تشارك في تيسيرها المملكة العربية

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أشكر السيدة بوبي على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمانة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها وأرحب بمشاركة ممثل السودان في هذه الجلسة.

إن النزاع في السودان له آثار كارثية على المدنيين. فقد نزح الآن أكثر من 6 ملايين شخص داخل البلد وخارجه. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الشعب السوداني وموظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال المعونة الذين يعملون على تقديم الدعم للملايين الذين سقطوا في براثن المجاعة وانعدام الأمن بسبب القتال بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

وفي دارفور، كان الهجوم الأخير لقوات الدعم السريع عنيفا بشكل مروع، حيث وردت تقارير موثوقة عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وفظائع، بما في ذلك أعمال قتل استهدفت جماعات عرقية بعينها والاعتقالات الجائرة والعنف الجنسي الواسع النطاق. وأدى استمرار الغارات الجوية التي تشنها القوات المسلحة السودانية في المناطق الحضرية إلى خسائر فادحة في الأرواح ومحاصرة الآلاف من دون الحصول على الخدمات الأساسية. ونلاحظ بقلق الإعلان اليوم عن أن الموقعين على اتفاق جوبا للسلام قد أنهوا حيادهم في النزاع. ولا يمكن أن يؤدي ذلك إلا إلى مزيد من إراقة الدماء.

إن النزاع يتطلب اتخاذ إجراءات دبلوماسية عاجلة. ويشجعنا استئناف محادثات جدة وما تلاها من إنشاء منتدى إنساني. ونحث كلا الطرفين المتحاربين على الوفاء بالتزامهما بتحسين وصول المساعدات الإنسانية من خلال إجراءات ملموسة.

إن الاجتماع الذي عقده أصحاب المصلحة المدنيون السودانيون في أديس أبابا خطوة هامة نحو إنشاء جبهة مدنية تمثيلية مؤيدة للديمقراطية. ونؤيد ذلك الجهد ونشدد على ضرورة جعل العملية أكثر شمولاً.

النار والمسارات السياسية المدنية. وينبغي أن تشمل الجهود الدبلوماسية أيضاً دولا إقليمية يمكنها ممارسة نفوذ ملموس على الطرفين المتحاربين لإنهاء الحرب. وتحقيقاً لتلك الغاية، تشجعنا آفاق تجدد الجهود الإقليمية للنهوض بالسلام والحوار.

ونظراً للتغير الكبير في الظروف على أرض الواقع منذ اندلاع النزاع، شرع الأمين العام في إجراء استعراض استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لتزويد المجلس بخيارات بشأن كيفية تكييف ولاية البعثة لتناسب السياق الحالي على نحو أفضل. وسيساعد ذلك في ضمان أن تجسد أهداف البعثة وأولوياتها بشكل كاف احتياجات الشعب السوداني وأن تدعم السودان في طريقه نحو السلام والاستقرار.

وقد عين الأمين العام السيد إيان مارتن لقيادة الاستعراض الاستراتيجي. ونشجع أعضاء المجلس على التعاون معه لتشاطر آرائهم بشأن مستقبل البعثة. وسيجري السيد مارتن مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك السلطات السودانية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء والكيانات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وبينما سيعمل فريق الاستعراض على وجه السرعة، فإننا نطلب من أعضاء المجلس وقتاً كافياً لضمان أن تكون العملية شاملة قدر الإمكان وأن تعبر عن آراء طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة.

لقد حان الوقت لأن يدرك الطرفان المتحاربان عدم جدوى استمرار القتال وإعطاء الأولوية للحوار ووقف التصعيد. ومن المهم أيضاً ألا تسقط الحالة في السودان من دائرة الاهتمامات الدولية، بل أن يجدد المجتمع الدولي التزامه بتنشيط جهود السلام الجماعية والمنسقة تحت قيادة المنطقة.

وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء والاضطلاع بدور فعال وداعم في إنهاء النزاع واستئناف عملية انتقالية مدنية بالكامل. وسيكون استمرار تعاون المجلس ووحدة بشأن السودان أمراً بالغ الأهمية في ذلك الصدد.

الأدلة على الجرائم بغية عقد محاكمات جنائية في المستقبل. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يكون البيان الذي أدلت به المستشارية الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية حيز زاوية للتحقيقات المزمع إجراؤها، ولا سيما في دارفور. وإذا تأكدت تلك الحقائق، فإنها قد تشكل جرائم ضد الإنسانية لا يمكن للمجلس أن يبقى صامتا عنها.

إن الحالة الإنسانية في البلد مقلقة للغاية، حيث يحتاج حوالي 25 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية - أي نحو نصف سكان السودان. ونشتم عمل المنظمات الإنسانية، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي نجح، على الرغم من العقوبات التي تعترض تقديم المساعدات الإنسانية، في إيصال أكثر من 150 000 طن متري من المساعدات إلى 4,1 مليون سوداني في الأشهر السبعة الماضية.

وتعرب إكودور عن تقديرها وتأييدها للمنتدى الإنساني للسودان الذي عُقد في 13 تشرين الثاني/نوفمبر نتيجة مفاوضات جادة، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الإسهام في تلك العمليات.

إن الدور النموذجي للمجتمع المدني السوداني، وخاصة النساء والشباب الذين يقدمون المساعدات الإنسانية، لا يخفف من وطأة الحالة بالنسبة لأشد الأشخاص حاجة فحسب، بل يسهم في الحل السلمي للنزاع أيضا. وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم مبادرة بناء السلام لزعماء القبائل من شرق السودان، فضلا عن جميع المبادرات الأخرى التي تعزز المصالحة وتسعى إلى حل الخلافات بالحوار.

ونكرر تقديرنا للمبادرات الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. وقد حان الوقت لتوحيد الجهود في إطار عملية سلام واحدة وموحدة وشاملة للجميع للتغلب على هذا النزاع. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء ما ورد في هذه الجلسة من أنباء عن إعلان الجماعات المتمردة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان إنهاء عن الحياد.

ونعرب عن تقديرنا لرسالة الأمين العام المؤرخة 6 تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/849)،

ونحث الطرفين المتحاربين على الإقرار بأن نقل السلطة إلى إدارة مدنية هو السبيل الوحيد للمضي قدما والعمل بشكل بناء من أجل إجراء محادثات سلام مجدية. فلا يمكن إنهاء النزاع بالوسائل العسكرية. ولا يزال الاستمرار في العمل المنسق تحت القيادة الأفريقية، إلى جانب الشركاء الدوليين الآخرين، أمرا حيويا.

وبغض النظر عن التطورات خلال الأشهر المقبلة، ثمة حاجة واضحة إلى استمرار دور الأمم المتحدة في السودان وعملها بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونطلع إلى توصيات الأمين العام عقب انتهاء الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

**السيد بريس لوس (إكودور) (تكلم بالإنجليزية):** نشكر السيدة مارتا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، على ملاحظاتها. ونرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

تكرر إكودور إدانتها للعنف المسلح والآثار الضارة للاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التي أودت بحياة الآلاف من الناس على مدار سبعة أشهر وأثرت على ملايين المدنيين، مخلقة وراءها مشهد دمار، فضلا عن نزوح ما يقرب من خمسة ملايين شخص، ثلاثة ملايين منهم من الأطفال؛ وأكثر من مليون لاجئ وتعطل خدمات الصحة العامة، مما زاد من تفشي الأمراض، بما في ذلك الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والحصبة، التي كانت تحت السيطرة قبل النزاع.

ويمثل توفير الخدمات لمنع العنف الجنساني والتصدي له أولوية في السودان. والتقارير عن العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات مفعجة، ولا سيما حالة استعباد النساء والفتيات في السودان اللواتي يختطفن ويحتجزن في ظروف مهينة وغير إنسانية. وندين استخدام العنف الجنسي كسلاح.

ونؤكد من جديد دعمنا لأعمال التحقيق التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتيح القرار الأخير الذي اعتمدته مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/54/2) لتلك الهيئة جمع

اليابان باستئناف محادثات جدة مؤخرا التي أفضت إلى بيان الالتزامات، وتشكر المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من بين جهات أخرى، على جهودها لجمع الطرفين حول طاولة المفاوضات. ويجب على الطرفين التقيد بالتزامهما بكفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها بشكل آمن ومستدام ومن دون عوائق. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بشكل أوثق مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة لضمان اتساق جميع الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار.

وتحيط اليابان علما باعترام الأمين العام إجراء استعراض استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ومع أن دعم اليابان للبعثة لم يتبدل، فإننا نقرّ بضرورة أن تتكيف الأمم المتحدة والبعثة مع الحالة المعقدة في الميدان. وتدعو اليابان السودان، البلد المضيف، إلى التعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ونتطلع إلى الاطلاع على نتائج الاستعراض في كانون الثاني/يناير 2024، كما ذكر الأمين العام، حتى يتمكن مجلس الأمن من مناقشة أفضل السبل التي يمكن أن تسهم الأمم المتحدة من خلالها في السلام والأمن في السودان والمنطقة.

**السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام المساعدة مارثا بوبي على إحاطتها. وكما أشارت في ملاحظاتها الرصينة، لا يزال القتال مستعرا في السودان، من دون أي علامة على تراجع. وبعيدا عن عدسات الإعلام، يتسبب النزاع في خسائر فادحة بين السكان المدنيين، كما ذكر المتكلمون السابقون اليوم. وكما أشار منسق الشؤون الإنسانية للسودان في الأسبوع الماضي، فإنّ هذا نزاع قل نظيره من حيث حجم الأزمة أو عمق المعاناة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاث أولويات بالنسبة لبلدي.

أولا، يجب أن نحمي المدنيين. ولهذا يجب أن يتوقف القتال فورا. وتدعو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى اغتنام كل فرصة سانحة للالتزام بوقف إطلاق النار. ولعل تدابير بناء الثقة التي

والذي أبلغنا بأنه سيأخذ في الاعتبار احتياجات البعثة وتوجهها وأولوياتها وتشكيلتها من أجل دعم بناء السلام في السودان. ونتطلع إلى الحصول على معلومات دقيقة تساعد على تركيز عمل البعثة دعما لمسار السلام والاستقرار في البلد.

وتعليقا على المعلومات المتعلقة بتدفق الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في دارفور والامتثال عن تزويد الأطراف المتحاربة بالمواد العسكرية.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف وفقا لولايته الحالية وأن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الأدوات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد إيريا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعدة بوبي على إحاطتها.

اسمحوا لي أن أبدأ ببياني بتكرار نداء اليابان العاجل إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لوقف القتال فورا، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق والعودة إلى عملية سياسية سلمية وشاملة للجميع والتمسك بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عبر كفالة سلامة المدنيين. ونشعر بقلق بالغ بشأن التحذيرات من اتساع نطاق الاشتباكات الحالية لتتحول إلى حرب أهلية شاملة.

وتشعر اليابان بالجزع الشديد إزاء الحالة الإنسانية المتردية في السودان. وتثير قلقنا التقارير التي تفيد بوقوع هجمات ذات دوافع عرقية وأعمال عنف جنسي وجنساني. كما يساورنا القلق بشأن تفشي الأمراض المعدية نظرا لاختلال نظام الرعاية الصحية وعدم وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة. ويمكن أن يشكل تدفق النازحين خطرا على البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين برحابة صدر على الرغم من التحديات التي تواجهها.

وبهدف الضغط على الأطراف لوقف القتال، من الضروري أن يتحد المجتمع الدولي ويتكلم بصوت واحد. وفي ذلك الصدد، ترحب



وشاملة للجميع. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها حاليا الجهات الفاعلة المدنية، لا سيما النساء، لتوحيد صف مختلف الأصوات ضد الحرب بغية وضع أهداف مشتركة لمستقبل البلد. وأرحب كذلك بمختلف المبادرات الدبلوماسية التي تطرحها الجهات الإقليمية والدولية صاحبة المصلحة بغية العمل على التوصل إلى حل سلمي. ويجب تنسيق تلك الجهود بشكل وثيق وكفالة تكاملها إذا أريد لها أن تحقق نتائج دائمة. وأود أن أذكر بأنه في أيلول/سبتمبر طالبت ميادة عادل، ممثلة المجتمع المدني، المجلس (انظر S/PV.9417) باسم النساء السودانيات باعتبار مشاركتهن السياسية في هذه العمليات أولوية. ونود أن نشدد على تلك النقطة.

ونظرا لخطورة الحالة في البلد والمنطقة، يجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته عن النهوض بالسلام والأمن وحماية الشعب السوداني، الذي يرغب بشدة في العيش في سلام. ونرى أن الوجود السياسي للأمم المتحدة في السودان ضروري لدعم الجهود الدبلوماسية في ذلك الصدد. ونرحب برسالة الأمين العام (S/2023/849) التي أعلن فيها عن إجراء استعراض استراتيجي مستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بقيادة إيان مارتين، ونأمل أن تزود توصيات الاستعراض المجلس بخيارات محددة من أجل تشكيل البعثة على نحو مراعى للسياق وقابل للتطبيق. وسنشارك مشاركة بناءة في المناقشات المقبلة.

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وموزامبيق.

نشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي على إحاطتها الشاملة ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

لا يزال الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس يشعرون بقلق بالغ إزاء القتال المستمر بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. ونأسف لاستمرار القتال في العاصمة واتساع نطاق النزاع وامتداده إلى أجزاء أخرى من البلد، لا سيما دارفور. ونكرر إدانتنا

اعتمدت كجزء من بيان الالتزامات الأسبوع الماضي في جدة تكون خطوة في ذلك الاتجاه. وتزداد أهمية تلك التدابير في ظل اشتداد الأعمال العدائية بين الطرفين أثناء استئناف المحادثات، ولا سيما في دارفور. ويساورنا قلق بالغ إذ نتلقى مرة أخرى، وهذه المرة من حي أردمتا في الجنية، تقارير مقلقة وموثوقة عن المزيد من المذابح العرقية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها بحق أبناء قبيلة المساليت بشكل خاص. وندين تلك الأعمال بأشد العبارات الممكنة. وقبل يومين، حذرتنا المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، مرة أخرى، من تزايد خطر ارتكاب إبادة جماعية وغيرها من الجرائم الوحشية. ولا يمكننا أن نتجاهل تلك العلامات التحذيرية ببساطة. إن احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ليس اختياريا بل ضرورة حتمية. ونطالب بإجراء تحقيقات مستقلة وبتحقيق العدالة للضحايا.

ثانيا، يجب علينا تحسين الحالة الإنسانية. ونرحب بإطلاق المنتدى الإنساني للسودان هذا الأسبوع والذي تقرر تنظيمه خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات في جدة. وندعو الطرفين إلى الوفاء بتلك الوعود واتخاذ خطوات فورية وملموسة للحد من القيود المفروضة على الوصول وإزالة العقبات البيروقراطية. كما نود أن نتوجه بالشكر لبلدان المنطقة مرة أخرى على الترحيب بالأشخاص الفارين من النزاع وإبقاء حدودها مفتوحة وتسهيل العمليات الإنسانية عبر الحدود. وكما أشارت الأمانة العامة المساعدة، أدى هذا النزاع إلى أكبر أزمة نزوح في العالم، في ظل وصول الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة. ولا تزال سويسرا ملتزمة بالاستجابة الإنسانية. ففي الأسبوع الماضي، قدمنا لبرنامج الأغذية العالمي في مصر مبلغا إضافيا قدره 1,4 مليون دولار حتى يتمكن الشعب السوداني من الاستمرار في تلقي المساعدات الحيوية.

ثالثا، يتعين بذل الجهود لإيجاد حل دائم للنزاع عن طريق التفاوض. نحن نعلم أن الشعب السوداني لن يقبل بالحل العسكري. وتكرر سويسرا دعوتها إلى العودة إلى عملية سياسية ذات مصداقية

في أديس أبابا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ومع ذلك، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء تعدد المبادرات، وهو ما يمكن أن يضعف جهود الوساطة وتسبب حتى الآن في عدم نجاح الجهود الرامية لوضع حد للاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وفي ذلك الصدد، نشدد على الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل الأزمة ونؤكد من جديد إيماننا بأن من الضروري تضافر إجراءات الوساطة وتنسيقها وشمولها للجميع إذا أريد لها أن تحقق السلام الدائم.

ونرحب باستئناف محادثات جدة وإعادة تأكيد القوات المسلحة السودانية والقوات شبه العسكرية التابعة لقوات الدعم السريع التزاماتهما باتخاذ خطوات لتيسير زيادة المساعدات الإنسانية وتنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك من أجل تيسير حركة الوكالات الإنسانية وعملها. ونشجع الطرفين على احترام التزاماتهما الدولية وإعطاء الأولوية لمصالح الشعب السوداني من خلال إيجاد حل سياسي للنزاع.

إن العواقب الإنسانية الناجمة عن الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع كارثية. ويشدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة على أنه منذ بداية الأزمة نزح 5,7 ملايين شخص ويحتاج 25 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، علاوة على أن 19 مليون طفل لن يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس في السودان هذا العام. وقد تفاقمَت الحالة الإنسانية الكارثية جراء آثار تغير المناخ، التي كان لها أثر سلبي على البلد. وتعيش البلدان المجاورة، مثل تشاد وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تستضيف تدفقا مستمرا من اللاجئين، أوضاعا أمنية وإنسانية هشة. وهناك حاجة ملحة إلى التعجيل بالاستجابة الإنسانية وفي الوقت نفسه كفالة التعامل مع تدفق اللاجئين والنازحين وتداول الأسلحة على نحو سليم للحد من أي أثر مزعزع للاستقرار في البلدان الأخرى في المنطقة. ولذلك نحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على اتباع نهج منسق إزاء الاستجابة الإنسانية والأمنية، لا سيما على حدود البلدان المضيفة للاجئين، بغية تقديم المساعدة المناسبة للسكان الفارين من أهوال القتال. ونظل نناشد

بأشد العبارات للعنف الذي تتواصل ممارسته ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف ضد الأطفال، فضلا عن نهب البنية التحتية الأساسية وتدميرها. وندين الهجمات الجوية والقتال في المناطق المكتظة بالسكان. ونشعر بالفزع بشكل خاص إزاء الثمن التكلفة الباهظة التي يتحملها المدنيون، فقد قُتل 10 400 شخص منذ 15 نيسان/أبريل جراء الاشتباكات، وهنا نعرب عن خالص تعازينا للأسر المكلومة. ومما يثير جزعنا أن القتال الدائر في السودان قد تسبب في تصعيد خطير للعنف القبلي وزيادة في التوترات العرقية. ففي منطقة دارفور، على سبيل المثال، تتواصل الاشتباكات العنيفة، مع استهداف المدنيين من قبيلة المساليت وغيرها من القبائل غير العربية على أساس هويتهم العرقية.

وعلى الصعيد السياسي، نرحب بالعمل الدؤوب الذي تضطلع به الهيئات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية منذ بداية الأزمة من أجل تعبئة قدراتها للمساعدة في وضع حد للعنف في السودان. وفي ذلك الصدد، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة الدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وحتى لو كان كل من الطرفين لا يزال يعتقد أنه قادر على أن ينتصر عسكريا، فإن التقييم الموضوعي يخلص إلى نتيجة مختلفة. ونود أن نؤكد من جديد بياناتنا المتكررة في المجلس بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الخطيرة التي يمر بها السودان، ونحث الطرفين على التفاوض والحوار من أجل إيجاد حل دائم للنزاع.

ويكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة ما ورد في البيان الثاني الصادر في 6 أيلول/سبتمبر عن المجموعة الرباعية لحل الوضع في جمهورية السودان التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي يؤكد ضرورة تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لحل النزاع في السودان ويرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي بإقامة حوار سياسي مدني ذي مصداقية يملك السودانيون زمامه ويتولون قيادته. وفي ذلك الصدد، رحبنا بعقد اجتماع تحضيرى للجهات الفاعلة المدنية والسياسية السودانية في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر



بما في ذلك العنف الجنسي. فكما أشارت السيدة بوبي، قتل أكثر من 6 000 مدني، من بينهم أطفال ونساء، منذ بداية الاشتباكات في نيسان/أبريل الماضي. وبناء على ذلك، أود أنؤكد في بياني اليوم على ثلاث مسائل.

أولاً، يجب أن تلتزم جميع الأطراف بالتوصل إلى وقف فوري ودائم ومستدام لإطلاق النار. فهذه مسألة ملحة لإنهاء أعمال العنف، التي تهدد حياة المدنيين، ولإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. ونأمل، في هذا السياق، أن تشارك الأطراف بحسن نية في المحادثات المستأنفة في جدة، التي تهدف إلى المساعدة على تحقيق تلك الأهداف. كما تتيح هذه المناقشات فرصة للبناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أيار/مايو الماضي، بما في ذلك الالتزامات المشتركة التي أعلن عنها في 7 تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن نجاح هذه المحادثات سيتطلب دعماً إقليمياً ودولياً قوياً. ونرى، في هذا السياق، أن تيسير المحادثات بمشاركة أفريقية، من خلال الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى جانب كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، من التطورات المرحب بها لحشد الجهود الإقليمية للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ثانياً، يتعين على الأطراف الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في جدة. فمن غير الممكن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة من دون ضمان وصول المساعدات بشكل آمن ومن دون عوائق. فالتقارير التي تقيد بتعرض المرافق والإمدادات الإنسانية للنهب تجسد الواقع المرير الذي يعيشه الشعب السوداني الشقيق. هذا، إلى جانب مقتل ما لا يقل عن 20 عاملاً في مجال المساعدة الإنسانية منذ نيسان/أبريل الماضي، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. فيما يواصل العاملون على الأرض مواجهة عقبات جسيمة أثناء إيصال المساعدات بسبب استمرار الهجمات. ورغم هذه الظروف الصعبة، نشيد بالجهود التي يبذلها المدنيون السودانيون - ومنهم النساء والشباب، للمساعدة بهمة في إيصال المعونة الإنسانية إلى جميع المناطق في السودان - التي يجب أن يقابلها التزام الأطراف بإنهاء النزاع وتأكيد المجتمع

الجهات المانحة والمجتمع الدولي أن يحشدوا الأموال اللازمة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية على وجه الاستعجال.

لقد لقي ما لا يقل عن 20 من العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية مصرعهم وأصيب كثيرون آخرون منذ بداية الأزمة في السودان. ونشيد بعملهم ونكرمهم كما ندعو إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق. وقد حان الوقت لكي يحترم الطرفان التزامهما بكفالة إتاحة مساحة آمنة وخالية من العراقيل للعاملين في المجال الإنساني حتى يتمكنوا حقاً من مساعدة السكان السودانيين، الذين عانوا كثيراً.

ونحيط علماً برسالة الأمين العام (S/2023/849) التي أعلن فيها الشروع في إجراء استعراض استراتيجي مستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بقيادة السيد إيان مارتين، الذي من المتوقع أن يطلع المجلس على النتائج والتوصيات التي سيخلص إليها في كانون الثاني/يناير 2024. ونشجع المجلس على أن يأخذ هذه النتائج والتوصيات وآراء البلد المضيف في الحسبان، تمثيلاً مع مبادئ الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، خلال المفاوضات بشأن تجديد ولاية البعثة.

وأخيراً، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن المطالبة بالتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يجب أن تظل أولوية، كما يجب أن تظل في صلب المناقشات التي تجري مع جميع الأطراف. ونؤكد من جديد تضامننا مع الشعب السوداني خلال هذه الفترة العصيبة المليئة بالتحديات التي يمر بها البلد، كما نجدد التزامنا باستقلال السودان وسلامته الإقليمية ووحدة وسيادته.

**السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة):** أود بداية أن أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها اليوم، كما أرحب بمشاركة السفير الحارث محمد في هذه الجلسة.

يصادف هذا الأسبوع مرور سبعة أشهر على اندلاع الاشتباكات في السودان، انقلبت خلالها حياة الشعب السوداني رأساً على عقب. فقد أدى التوسع المستمر لرقعة النزاع إلى انتشار العنف بشكل أكبر،

وما زلنا ندعو طرفي النزاع - القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع - إلى إبداء الإرادة السياسية واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار. ونعتقد أنه يمكن حل الخلافات حول طاولة المفاوضات. وللأسف، لم تسفر أي من مبادرات الوساطة العديدة حتى الآن عن نتائج هامة، خاصة فيما يتعلق بإنهاء المواجهة المسلحة. وومما لا يدعو إلى التفاؤل كذلك أن المنطقة بأسرها في حالة هشة، وأنه على الرغم من أن للحالة في السودان أثر على المنطقة، فإن العكس صحيح أيضا.

إن النزاع السوداني متجذر في التاريخ والخصوصيات الوطنية المعقدة. وفي ذلك الصدد، يجب أن تأخذ أي جهود للمصالحة تلك العوامل في الحسبان وأن تشمل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين. ويجب ألا يسمح لمبادرات الوساطة بتعميق النزاعات أو زيادة عدم الثقة، كما شهدنا للأسف في عدد من الحالات. ونرى أن ذلك علامة على أن أعمال الأطراف الفاعلة الخارجية تحركها مصالحها الخاصة، لا مصالح الشعب السوداني. ونحن نعارض بصورة قاطعة محاولات الهندسة السياسية أو الاجتماعية، بما في ذلك خارج السودان. لا يحتاج السودانيون، ولا ينبغي لهم، إلى الاعتماد على وسطاء بالعقلية الاستعمارية التي يعرفونها جيدا. فتكلفة لعب مثل هذه الألعاب يمكن أن تكون المزيد من الفوضى. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التنسيق الوثيق بين الوسطاء والسلطات السودانية لتحقيق نتائج ملموسة نحو التوصل إلى تسوية تستند إلى أهداف واقعية. ويجب أن تكون استعادة الاستقرار في البلد على رأس جدول الأعمال. فتلك هي الأولوية القصوى. ويجب أيضا استخلاص الدروس من الجهود الفاشلة السابقة.

وفي الوقت نفسه، فإن البلد في حاجة ماسة إلى المساعدة. ونشيد بعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تعمل بنقن في الميدان في ظل ظروف بالغة الصعوبة وبموارد محدودة. وكما ظللنا نفعل دائما في الماضي، نحث العاملين في المجال الإنساني على التصرف بدقة وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية. بيد أن الأهم الآن هو تكثيف هذه

الدولي على تضامنه مع السودان في ظل نقص التمويل. كما إننا ندعو إلى حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وفقا للقانون الدولي الإنساني. ومن جانبنا، فإن تقديم المساعدات الإنسانية إلى السودان يأتي في صدارة الأولويات، حيث أرسلت دولة الإمارات مساعدات إغاثية تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار، شملت أكثر من 8 800 طن من المساعدات الغذائية والطبية ومواد الإغاثة.

ثالثا، نظرا إلى الأبعاد الإقليمية للأزمة السودانية، يظل الدور القيادي للمنطقة أمر جوهري لحث الأطراف على وقف الاشتباكات كضرورة ملحة. ونرى أن مبادرة دول الجوار التي تقودها جمهورية مصر العربية من المبادرات الهامة لبحث سبل إنهاء هذا النزاع ومعالجة تداعياته على المنطقة، وبالمثل فيما يتعلق بالمبادرات الأخرى التي تقودها جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونؤكد مجددا على أهمية التنسيق بين جميع مسارات الوساطة لإنجاح الجهود الإقليمية والدولية في السودان.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على مواصلة تضامنها مع الشعب السوداني الشقيق خلال هذه المحنة الصعبة، وعلى احترامها الكامل لسيادة السودان ووحدته وسلامه أراضييه. وسيواصل بلدي دعم جميع المساعي الرامية إلى إنهاء هذه الأزمة.

**السيدة إيفستغيفيا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية):** نشكر الأمانة العامة المساعدة مارثا بوبي على إحاطتها. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان، السيد الحارث إدريس الحارث محمد، في هذه الجلسة.

ما زلنا نتابع بقلق تطور النزاع المسلح في السودان. لقد تدهورت الحالة تدهورا خطيرا في الأشهر الأخيرة. فتدور معارك عنيفة على منشآت استراتيجية في منطقة العاصمة. وننوه إلى الحالة الصعبة في نبالا وزالنجي وتساعد الأعمال العدائية في الفاشر وشمال كردفان. وقد امتدت العمليات العسكرية إلى مناطق جديدة، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، بما في ذلك بين المدنيين. ويواجه البلد كارثة إنسانية. وأصبح عدد المشردين غير مسبوق.

تقشي الأمراض، بما فيها الكوليرا، تتزايد وتتسبب في مزيد من الوفيات بسبب الافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، تقوم المنظمات الإنسانية غير الحكومية بإغلاق مرافقها بسبب الظروف غير الآمنة، مما يحول دون حصول المدنيين على المساعدة الطبية الأساسية. وتستدعي الحالة استجابة إنسانية عاجلة.

ثانياً، يتسبب العنف في السودان في تشريد سريع وواسع النطاق، مما يؤثر على 5 ملايين من المشردين داخلياً، مع وجود 1,17 مليون شخص آخرين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة. يستحق الشعب السوداني بذل جهود منسقة لتلبية احتياجاته الملحة. وفي ذلك الصدد، نرحب باستئناف محادثات جدة ونأمل أن نرى إيصالا سريعاً ومن دون عوائق للمعونة الإنسانية ووفقاً فوراً لإطلاق النار. كما نشيد بجميع المبادرات الدبلوماسية الدولية والإقليمية، بما في ذلك تلك التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، بهدف تحقيق وقف دائم للأعمال العدائية من خلال محادثات سياسية شاملة للجميع. ونأسف كثيراً لقرار الموقعين على اتفاق جوبا للسلام بإنهاء حيادهم.

ثالثاً، أدى النزاع إلى تصاعد العنف القائم على أساس عرقي، مما أدى إلى تأجيج الصدامات القبلية، ولا سيما في دارفور. وتشعر ألبانيا بقلق بالغ إزاء التقارير المقلقة والموثوقة عن ارتكاب فظائع واسعة النطاق ضد المدنيين، ولا سيما حالات العنف الجنسي مثل الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، ولا سيما في مناطق الخرطوم ودارفور وكردفان. وعلاوة على ذلك، تواجه النساء والفتيات اللاتي يحاولن الهروب من العنف مضايقات متزايدة. ويجب أن ننهي تلك المعاناة الآن. ونكرر ندائنا إلى الطرفين المتنازعين لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ونشيد بجهودها المتقانية على الرغم من التحديات الكبيرة. ونرحب بالاستعراض الاستراتيجي الذي بدأه الأمين العام ونشدد على الدور الحاسم للأمم

الجهود داخل السودان نفسه والبلدان المجاورة التي تتعرض لضغوط متزايدة، بما في ذلك نتيجة للعدد الكبير من اللاجئين.

لقد قلنا من قبل أن قدراً كبيراً من المسؤولية عن الحالة الراهنة يقع على عاتق قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. فقد ظلت العديد من المهام في إطار الولاية حبرا على ورق على مر السنين، لأسباب مختلفة، بما في ذلك عدم تقديم المساعدة المالية الموعودة من المانحين. ووفقاً لحساباتنا، تضطلع الكيانات الإنسانية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة الآن بمهامها على نحو ملائم بالموارد المتاحة لها. والحقيقة، أن فصل تلك المهام عن العنصر السياسي لم يؤثر على الإطلاق على فعالية المساعدة المقدمة للسودانيين العاديين، الذين يجدون أنفسهم في ظروف كارثية. وستنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في 3 كانون الأول/ديسمبر. وقد أحطنا علماً بخطة إجراء استعراض استراتيجي يهدف إلى إعداد توصيات لتقديم المزيد من مساعدات الأمم المتحدة إلى السودان. ومع ذلك، ما زلنا نعتبر أن موقف حكومة السودان بشأن هذه المسألة سيكون العامل الحاسم. وسيقرر مستقبل البعثة استناداً إلى آراء البلد المضيف.

وفي الختام، نود أن نؤكد دعمنا الثابت لسلامة أراضي السودان واستقلاله ووحدته وسيادته.

**السيد ستاسولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي على إحاطتها، وأرحب بممثل السودان في هذه الجلسة. وأود أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، لا تزال ألبانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية المتصاعدة في السودان. وقد أدى النزاع الذي طال أمده بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والذي امتد سبعة أشهر، إلى تفاقم الوضع المتردي أصلاً في البلد. وقد أدت الأزمة إلى وضع ينذر بالخطر، حيث يفقر أكثر من 18 مليون شخص إلى الاحتياجات الأساسية مثل المياه والغذاء، ويؤثر ذلك على ما يقرب من 3,5 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وما فتئت حالات

وندعو مرة أخرى للطرفين المعنيين إلى عدم تأجيج النزاع. ويجب على الحركات المسلحة في السودان أن تواصل مقاومة محاولات توريطها في النزاع. ويجب على بلدان المنطقة أن تواصل حيادها ويجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تمتنع عن دعم الطرفين المتحاربين. وعلاوة على ذلك، يحتفظ مجلس الأمن بالقدرة في أي وقت على استعراض نظام الجزاءات الذي فرضه في عام 2005، بما في ذلك من أجل تكييفه مع واقع الحالة الراهنة. ونؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة وتجديد ولايتها. ونرحب بإعلان الأمين العام عن إجراء استعراض للبعثة، الذي سيشكل فرصة للمنطقة وللسلطات السودانية للإعراب عن توقعاتهما من الأمم المتحدة.

وتتضامن فرنسا والاتحاد الأوروبي مع الشعب السوداني وبلدان المنطقة. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالمساهمة في الاستجابة الإنسانية وقاموا بالفعل بحشد 500 مليون يورو، وهو ما يمثل ثلث إجمالي الاستجابة الدولية منذ بداية الأزمة. كما مكنت تسع عمليات نقل جوي للمساعدات الإنسانية إلى تشاد وبورتسودان من إيصال 600 طن من شحنات المساعدة الإنسانية منذ بداية النزاع.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا لجميع مبادرات المجتمع المدني السوداني التي يدعمها الاتحاد الأفريقي بغية التوصل إلى حل سياسي.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها وعلى قيادتها في مواجهة هذه الأزمة الأليمة.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وندعو جميع أعضاء المجلس إلى مواصلة الوقوف وراءها وهي تعمل على دعم إنهاء النزاع، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المساعدة الإنسانية بدون عوائق، وتيسير استئناف عملية يمكن أن تدفع السودان نحو تسوية سياسية ديمقراطية. وأشير أيضاً إلى أننا نتطلع إلى ما سيرد من توصيات في الاستعراض الاستراتيجي الذي يجريه الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة.

المتحدة في النهوض بحقوق الإنسان وحماية المدنيين. ونقف ألبانيا إلى جانب شعب السودان في سعيه إلى تحقيق السلام والعدالة.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا)** (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي على إحاطتها، وأرحب بوجود الممثل الدائم للسودان هنا اليوم. وأود أن أشدد على عدة نقاط.

أولاً، لا يمكن لأي حل عسكري أن ينهي الأزمة. إن الاشتباكات المستمرة على مدى الأشهر السبعة الماضية لم تغير هذا الواقع، بل على العكس تماماً، فإن عناد الطرفين المتحاربين لم يؤد إلا إلى تقويض شرعيتهما. والنتيجة الوحيدة للأشهر السبعة الماضية هي تفاقم معاناة السكان المدنيين، وتدهور الحالة الإنسانية، وتعرض وحدة السودان واستقرار المنطقة للخطر خلال سبعة أشهر من النزاع، و 6 ملايين نازح ومليون لاجئ في البلدان المجاورة.

وفي ذلك الصدد، نأسف لعدم قدرة الطرفين على الاتفاق على وقف الأعمال القتالية خلال محادثات جدة الأخيرة. وندعوها إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدا بها في أيار/مايو بحماية المدنيين، وخلال الجولة الأخيرة من المفاوضات في تشرين الثاني/نوفمبر، بضمن وصول المساعدات الإنسانية. ونشجعهما على العودة إلى طاولة المفاوضات بدون تأخير، وخاصة لمنع أي تصعيد في الفاشر. ونرحب بجهود الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، التي تتضمن الآن إلى جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب فظائع ضد الناس في دارفور على أساس انتمائهم العرقي. وإذا تأكدت هذه الحوادث، فإنها قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في التحقق من تلك الحوادث، فضلاً عن التحقيقات التي أعلنت عنها المحكمة الجنائية الدولية. ونشجع السلطات السودانية على التعاون مع الأمم المتحدة في التحقق من جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت منذ بداية النزاع، ولا سيما مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان. ويجب مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات عن أفعالهم.

القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالمدنيين، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان المؤرخ 11 أيار/مايو. ونعلم أيضا أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب، ما فتئ متفشيا. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تختطف النساء والفتيات ويقيدن بالسلاسل ويحتجزن ضد إرادتهن في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في دارفور. سمحوا لي أن أكرر ذلك. تختطف النساء والفتيات ويقيدن بالسلاسل ويحتجزن ضد إرادتهن. كل هذا يحدث أمام أعيننا، إنه وصمة عار على البشرية جمعاء. قلنا أن ذلك لن يتكرر أبدا، لكن ثبت حتى الآن أنها مجرد كلمات جوفاء. وقد فشلنا في محاسبة مرتكبي تلك الشرور، ولا بد من تغيير هذا على الفور.

ومن جانبها، تلتزم الولايات المتحدة بتأمين العدالة لشعب دارفور، فبينما كنت في تشاد في أيلول/سبتمبر، أعلنت فرض عقوبات وقيود على تأشيرات الدخول على القادة الرئيسيين لقوات الدعم السريع، وترحب الولايات المتحدة بإنشاء البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان. يجب أن نستمر في هذا. يجب أن تكون هناك مساءلة. هذا النزاع ليس سوى نزاع بين جنرالين يتصارعان على السلطة بطريقة أنانية وقاسية ولا معنى لها. وقد تسبب في أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث فر ما يقرب من 6 ملايين مدني من منازلهم بحثا عن مظهر من مظاهر الأمان. هناك 19 مليون طفل في السودان غير قادرين على العودة إلى فصولهم الدراسية، مما يخلق واحدة من أسوأ أزمات التعليم في العالم. وهناك أكثر من 24 مليون سوداني في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة.

وقد سارعت الولايات المتحدة بصفتها أكبر مانح إنساني في العالم بالمشاركة في جهود الاستجابة في السودان. ولكن لم يتم تمويل سوى جزء ضئيل من نداء الأمم المتحدة. واليوم ندعو جميع الدول الأعضاء إلى بذل المزيد من الجهد وتقديم المزيد. غير أننا نعلم أن السلام المستدام هو السبيل الوحيد لإنقاذ الأرواح وإنهاء هذه الأزمة الإنسانية. ولهذا السبب استأنفت الولايات المتحدة، مع المملكة العربية

قبل تسعة عشر عاما، عندما كنت أشغل منصبا مختلفا، زرت مخيما للاجئين في أدري، في تشاد. وكان المخيم يعج باللاجئين الفارين من حرب أهلية مروعة في السودان. والتقيت بعائلات تركت كل شيء وراءها بحثا عن الأمان، ورأيت أطفالا يعانون من سوء التغذية الحاد، وأجبر آبائهم على الاختيار بين إطعام أنفسهم وإطعام أطفالهم. وعندما تم التوقيع على اتفاق جوبا للسلام الأخير، كان هناك أمل جديد في السلام المستدام. ولكن اليوم تلاشى ذلك الأمل وحولت حرب أخرى السودان إلى جحيم حقيقي. النزاع مستمر منذ أكثر من ستة أشهر، وفي ذلك الوقت، انخرط الطرفان المتحاربان - القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع - في نزاع وحشي على السلطة، مع تجاهل تام لحياة الشعب السوداني. وقتل أكثر من 5 000 شخصواضطر أكثر من 5,7 ملايين شخص إلى الفرار من منازلهم. لقد دمرت الخرطوم، ودارفور تتحمل أيضا وطأة النزاع.

لقد ارتكبت قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها مجازر وتجاوزات أخرى مروعة في أنحاء غرب دارفور، وهذا الأسبوع فقط أفاد شهود عيان بحدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في غرب دارفور، والاستهداف العرقي لقبيلة المساليت الأفريقية، والاحتجاز التعسفي للمدنيين، بمن فيهم القادة المحليون والمدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون. ووفقا للأطباء والأمم المتحدة، قتل أكثر من 800 شخص والعدد في تزايد في هجوم استمر عدة أيام في أردمتا، فيما قد يرقى إلى أضخم عملية قتل جماعي منذ اندلاع الحرب في نيسان/أبريل. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن قوات الدعم السريع استخدمت الأسلحة الثقيلة لمهاجمة الفاشر والتقارير الموثوقة التي تفيد بأن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية قد فشلتا في اتخاذ ما يكفي من تدابير للحيلولة دون وقوع إصابات بين المدنيين في الأحياء السكنية في المدينة.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على دارفور. ونحث الطرفين المتحاربين على الوقف الفوري لهجمتهما في الفاشر وحولها والوفاء بالتزامتهما بموجب



**السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمانة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها الشاملة، وأرحب بالوفد السوداني في هذه الجلسة.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع نتيجة لمحادثات جدة في الأسبوع الماضي. ونشيد بالدور الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تعمل أيضا باسم الاتحاد الأفريقي. ونحيط علما أيضا بالتزام الطرفين المتحاربين بتحسين وصول المساعدات الإنسانية وتنفيذ تدابير بناء الثقة. تلك خطوات أولى حاسمة، إذا ما نفذت ستساعد بالتأكيد على تخفيف معاناة الشعب السوداني، ولكنها غير كافية على الإطلاق. بعد سبعة أشهر، أفادت التقارير بأن النزاع أسفر عن مقتل أكثر من 10 000 شخص، وتدمير البنية التحتية للبلد، ووجود 25 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ونأسف أسفا شديدا لأن الطرفين لم يتمكنوا من الاتفاق على ترتيبات لوقف أعمالهما القتالية، وننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى وقف عاجل لإطلاق النار وإجراء محادثات سلام شاملة للجميع.

إن اتساع رقعة النزاع إلى مناطق جديدة والتصعيد العسكري الأخير في دارفور لهما تأثير هائل على المدنيين. ولا نزال نشعر بالجزع إزاء تصاعد التوترات بين القبائل وارتفاع معدل حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الهجمات على المدنيين، بما في ذلك على أسس عرقية. ونحث جميع أطراف النزاع في السودان على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على تعزيز قدرتها على الإبلاغ والرصد، على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها منذ 15 نيسان/أبريل.

وكما سمعنا خلال المناقشة المفتوحة في 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9452)، فإن أصوات النساء السودانيات

السعودية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، محادثات وقف إطلاق النار بين الطرفين. وفي أعقاب الجولة الأولى من المفاوضات المستأنفة، التزمت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بالمشاركة في منتدى إنساني مشترك بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإزالة العقبات التي تحول دون الحصول على المساعدات الإنسانية وإيصالها. واتفق الطرفان أيضا على تحديد نقاط اتصال للمساعدة في تحركات العاملين في المجال الإنساني والمساعدة، وعقدا العزم على تنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إقامة اتصالات بين قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، واعتقال الفارين من السجون والهاربين والحد من الخطاب العدائي. يراقب العالم الآن عن كثب خطواتهما التالية ليرى ما إذا كانا سيفيان بتلك الالتزامات - أم سينقضان مجموعة أخرى من الوعود للشعب السوداني.

لنكن واضحين في أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع، وأن الجهات الفاعلة الخارجية التي توفر الأسلحة أو الدعم للطرفين المتحاربين إنما تصب الزيت على النار. ويجب أن ينصب التركيز الفوري على حماية المدنيين، وتقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها، والتفاوض على إنهاء النزاع. في أيلول/سبتمبر، بعد ما يقرب من عقدين من زيارتي لمخيم اللاجئين في أدري، عدت؛ ومرة أخرى، كان أدري يؤوي آلاف الأشخاص الذين فروا من القتال في السودان. بدا الأمر كما لو أنني أعود بالزمن إلى الوراء وأستعيد أهوال الماضي. رأيت مرة أخرى أطفالا في حالة حرجة، كواحلهم متورمة وأجسادهم متقرحة بسبب سوء التغذية. رأيت مرة أخرى آباء على استعداد لعمل أي شيء لمساعدة أطفالهم. كيف يمكننا السماح بحدوث ذلك مرة أخرى؟ كيف نسمح بأن يعاني الأطفال بهذه الصورة؟

لدينا الكثير من الأزمات الماثلة أمامنا في غزة وأوكرانيا وسورية واليمن وأماكن أخرى. ولكن يجب أن نواصل تلبية الاحتياجات الماسة للشعب السوداني والدفع من أجل السلام. لقد آن الأوان لكي يلقي الطرفان أسلحتهما ويستأنفا الحكم المدني. فلنعمل جميعا كل ما في وسعنا لمساعدة الشعب السوداني على تأمين الحرية والسلام والعدالة التي يستحقها.



وتشجب مألظة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها كلا الطرفين. وهي تشمل الاحتجاز التعسفي للمدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والقتل العشوائي، والتعذيب، والعنف الجنسي، والابتزاز. وفي دارفور على وجه الخصوص، نشعر بالجزع إزاء الفظائع التي ارتكبت في اردمنا. فقد قتل أكثر من 1 000 من قبيلة المساليت في هجمات نفذتها قوات الدعم السريع والميليشيات التابعة لها.

ويساورنا بالغ القلق إزاء انتشار العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. والتقارير التي تفيد بتعرض النساء الأسيرات للاستعباد والاستغلال الجنسيين في دارفور مروعة. يستحق الناجون العدالة، ويجب محاسبة الجناة. وندعو إلى إجراء تحقيقات شاملة في جميع الادعاءات لمكافحة دورة الإفلات من العقاب. ولا نزال نشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء الزيادة الصارخة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولا سيما القتل والتشويه والعنف الجنسي واستخدام الأطفال كمقاتلين. ونرحب بالإفراج الآمن عن 30 صبياً أفيد بأنهم استُخدموا كمقاتلين في أيلول/سبتمبر، ونؤيد استمرار الوصول لإجراء تقييمات عمرية للأطفال المتضررين.

وهناك كارثة إنسانية تتكشف حالياً. فيحتاج ما يقرب من نصف السكان إلى مساعدات إنسانية، حيث نزح الملايين داخلياً أو فروا من البلد. ويساورنا القلق إزاء تفشي الأمراض التي سبق احتواؤها وحالات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. ويزيد من تفاقم هذه المشاكل الافتقار إلى مرافق الرعاية الصحية العاملة التي تعرضت لهجمات مباشرة.

ونشيد بالجهود الدؤوبة والشجاعة التي أبداها العاملون في المجال الإنساني. ونؤيد استمرار إيصال مواد الإغاثة التي ييسرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وزيادة إيصال المعونة من خلال الآليات العابرة للحدود. وإذ نرحب باستئناف المحادثات مؤخراً في جدة، المملكة العربية السعودية، فإننا نواصل التشديد على الحاجة إلى وصول المعونة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق.

وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 500 مليون دولار لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية و 256,4 مليون يورو للمساعدات الإنسانية والإنمائية.

حاسمة الأهمية لإنهاء النزاع وتمهيد الطريق لانتقال سياسي سلمي. ونشيد بصمود النساء اللواتي دافعن عن السلام والعدالة والحرية. سيستفيد الشعب السوداني من مبادرات السلام الشاملة للجميع. ويجب أن تشمل جهود الوساطة لإنهاء القتال الدائر في السودان وكفالة انتقال سياسي ناجح المشاركة الكاملة والمجدية للمدنيين، ولا سيما النساء. من الأرجح أن تؤدي الجهود الشاملة للجميع إلى تحقيق السلام واستدامته.

لا يزال النزاع في السودان من أخطر الأزمات في العالم، ومع ذلك فإننا، كمجلس، لم نتمكن حتى الآن من العمل بطريقة ملموسة للمساعدة في تخفيف محنة الشعب السوداني. ونشير مع الارتياح إلى قرار الأمين العام الشروع في استعراض استراتيجي بقيادة مستقلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لا لتجديد التزامنا بجهود الأمم المتحدة في السودان فحسب، بل أيضاً لتجديد التزامنا تجاه الشعب السوداني وإنهاء الأزمة الراهنة.

**السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الأمانة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها. كما أرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

تدين مالطة بشدة استمرار العنف في السودان. ومع دخول النزاع شهره السابع، نكرر دعوتنا للطرفين إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية الجارية، والتمكين من إيصال المعونة الإنسانية، والسعي إلى العودة في نهاية المطاف إلى عملية الانتقال السياسي. كما ندعو كلا الطرفين إلى احترام التزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويساورنا القلق إزاء سلامة أراضي السودان، ولا سيما المخاطر المتزايدة لتجزئة أراضيه على أسس عسكرية وقبلية. وينبغي لأي حل للنزاع أن يركز على جبهة مدنية موحدة وشاملة. كما نعرب عن قلقنا إزاء إعلان الموقعين على اتفاق جوبا للسلام اليوم بشأن إنهاء حيادهم.

وتدعو مالطة، من خلال إطلاق استجابة دولية متسقة، إلى تعزيز التنسيق بين مبادرات الوساطة الإقليمية ودون الإقليمية التي تستند إلى دعم من المجلس.

وفي الوقت الحالي، يحتاج 25 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، وقد نزح أكثر من 6 مليوناً، وفرّ أكثر من 1,2 مليون شخص إلى البلدان المجاورة وسط القتال. وتشيد الصين بالوكالات الإنسانية الدولية على عملها الهائل وتقدر المساعدة الكبيرة التي يقدمها جيران السودان للاجئين. وتؤيد الصين الأمم المتحدة في مواصلة الاضطلاع بدور تنسيقي في توفير الإغاثة الإنسانية. وفي الوقت الحاضر، هناك نقص خطير في التمويل الإنساني في السودان والبلدان المجاورة. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما المانحين التقليديين، أن يواصلوا تقديم المساعدة للحيلولة دون زيادة تفاقم الأزمة.

وفي ضوء الحالة المتغيرة في الميدان، فإن الطريقة التي ينبغي أن تؤدي بها الأمم المتحدة دورها الواجب مسألة هامة تواجه مجلس الأمن. وقد أحاطت الصين علماً بالرسالة الموجهة من الأمين العام غوتيريش إلى المجلس (S/2023/849) التي اقترحت فيها إجراء استعراض استراتيجي مستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وتأمل الصين أن يجري الاستعراض بطريقة تلتزم آراء السلطات السودانية والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتأخذها في الاعتبار.

وينبغي للتوصيات المنبثقة عن ذلك الاستعراض المستقل للترتيبات المقبلة للبعثة أن تلبّي الاحتياجات الفعلية للسودان، وأن تخدم غرض تعزيز عملية السلام، وأن تساعد في توفير دعم قوي للتنمية البلد. وينبغي أن يفضي الاستعراض المستقل، من ناحية، إلى التعاون بين الأمم المتحدة والسودان، وأن يتجنب فرض حلول خارجية، من ناحية أخرى. وتؤيد الصين الأمين العام غوتيريش في زيادة مساعي الحميدة وتؤيد الأمم المتحدة في مواصلة الاضطلاع بدور بناء بشأن مسألة السودان.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد (السودان):** بادئ ذي بدء، أشكر السيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة على الإحاطة التي قدمتها. وأشكر كل الوفود التي أبدت قلقها إزاء الأحداث في السودان بشكل بناء.

وقد قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، منذ إنشائها، بتيسير وتمكين أصوات الجماعات المدنية السودانية في العملية السياسية، وخاصة جماعات حقوق المرأة والشباب. ونقدّر استمرار الرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب البعثة، بما في ذلك متابعة حالات العنف الجنسي. وإذ يقترب المجلس من المفاوضات بشأن تجديد ولاية البعثة في وقت قريب على خلفية الاستعراض الاستراتيجي، فإننا على ثقة بأن التقارب في الآراء يقوم على أساس الأهمية الحاسمة لوجود للأمم المتحدة في السودان.

وختاماً، تحثّ مالطة على العودة إلى السلام الذي يعبر بحق عما يدعو إليه الشعب السوداني. إن أجيال السودان القادمة تستحق مستقبلاً أكثر إشراقاً يحقق تطلعاتها.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للصين.

أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها، وأرحب بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

وتشعر الصين بحزن بالغ إزاء النزاع الذي طال أمده في السودان، والذي أدى إلى تفاقم معاناة المدنيين والأزمة الإنسانية. وقد أشارت الصين إلى أن طرفي النزاع استأنفا المفاوضات في جدة بالمملكة العربية السعودية، وهي ترحب بإعادة الطرفين التأكيد على التزاماتهما الإنسانية واتفقتهما على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة المتبادلة. وتؤيد الصين مشاركة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عملية الوساطة، وترحب بجهود بلدان المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وجنوب السودان ومصر وتشاد. إن استعادة السلام والاستقرار في السودان هو التطلع المشترك للشعب السوداني والمجتمع الدولي بأسره. وتأمل الصين مخلصاً أن يضع الطرفان مصالح بلدهما وشعبهما في المقام الأول من أجل تحقيق وقف فوري لإطلاق النار واستعادة النظام الاعتيادي والعمل معاً لحماية سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وتشعر الصين، شأنها شأن الآخرين، بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في السودان. ويؤدي النزاع الدائر إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

تصعيد عمليات التطهير العرقي بولاية غرب دارفور، التي بدأتها في حزيران/يونيه الماضي. وأيضاً استهدفت قتل أكثر من 4 آلاف من المدنيين من قبيلة المساليت، وتهجير معظم سكان عاصمة الولاية وما حولها قسرياً من مناطقهم. وإنهم يتباهون بذلك في الفيديوهات التي يصدرونها. وتوسعت عمليات القتل على أساس قبلي، التي تقوم بها الميليشيا لتشمل تفتيش المساكن في منطقة أردمتا بحثاً عن ضحايا جدد، مع استهداف قيادات الإدارة الأهلية. واغتالت خلال أيام قلائل الزعيم القبلي محمد أرباب وابنه و ٨ من أحفاده، والزعيم الأهلي عبد الباسط سليمان، وزوجته وابنه. ومعلوم أن الميليشيا سبق وأن اغتالت شقيق سلطان دار مساليت. إلى جانب ذلك، واصلت الميليشيا احتجاز أعداد كبيرة من الأهالي، وتعريضهم للتعذيب المفضي للموت. وتمثل هذه الجرائم استراتيجية مقصودة لإخلاء الولاية من سكانها الأصليين وتوطين عناصر ومرتقة الميليشيا بمن فيهم غير السودانيين.

وهناك التعدي على معسكرات النازحين في زالنجي، وسط دارفور، وارتكاب جرائم مروعة شملت القتل على أساس الهوية القبلية والاغتصاب الجماعي، وتهجير النازحين قسرياً من المنطقة. ومهاجمة عدد من القرى الآمنة حول مدينة أم روابه، شمال كردفان، وارتكاب مجازر فيها راح ضحيتها عشرات من المدنيين. واستمرار القصف المتعمد للمناطق السكنية بالصواريخ المتطورة بمحلية كرري، وأم درمان، مثل قصف سوق الضاحية ١٥ والذي قتل خلاله عدد كبير من المواطنين العزل. وتواصل القصف العشوائي للمناطق السكنية في الفاشر، شمال دارفور، لإجبار مواطنيها على إخلائها، ضمن استراتيجية التطهير العرقي. وتتهب وتخرّب مستشفى أم كدادة بولاية شمال دارفور، وتسرق كل الأجهزة الكهربائية والسيارات والمعدات مما أدى إلى توقف المرافق الصحية. وقد سبق ذلك تخريب ونهب المستشفيات والجامعات بمدينة نيالا، وجنوب دارفور.

لقد تم نهب مباني الجهاز القضائي في الخرطوم بحري وشرق النيل، حيث أشار التقرير إلى ذلك، حيث عمدت مليشيا الدعم السريع إلى حرق السيارات ونهب أجزاء أخرى، ونهب ملايين الجنيهات

فيما يتعلق بسياق الحرب، أود أن أستهلّ بالتأكيد على أن القوات المسلحة السودانية تواصل تصديها العادل ضد مليشيات قوات الدعم السريع المتمردة التي تشن حرب عدوان شامل على الدولة السودانية منذ 15 نيسان/أبريل الماضي. إن حكومة السودان تمسك بزمam المبادرات السياسية والأمنية وتتواصل مع كافة القوى الإقليمية والدولية من أجل إنهاء الحرب ووضع حد لمعاناة المواطنين. وقد قام السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي ونائبه خلال الأيام الماضية بزيارات إقليمية مهمة في إطار شرح طبيعة وحقيقة ما يجري في السودان وإعادة تأكيد الحكومة السودانية لموقفها الرامي للتوصل لإنهاء الحرب.

يجدر بالذكر أن موقف الحكومة السودانية من إنهاء التمرد يجد الدعم الكامل والمؤازرة التامة من أطراف المجتمع السوداني التي ترفض بشدة وجود قوات الدعم السريع المتمردة ومن شايها في أية معادلة سياسية أو أمنية في السودان، لا سيما بعد ما شهده مواطنونا، وشهد عليه العالم، من جرائم ممنهجة واسعة النطاق ترتكبها هذه الميليشيات في الخرطوم ودارفور، وليس أدلّ على ذلك من الأحداث المروعة التي شهدتها ولاية غرب دارفور ومدينة الجينة، والتي نتوقع أن يكون فريق مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قد قام برصدها. في هذا السياق، يؤسفنا أن نشير إلى أن الميليشيا المتمردة تواصل ارتكاب الفظائع...

إن الدعم السريع ليس طرفاً، هو أطراف تتمالأ على مده بالسلاح وتزويده بالقوة المقاتلة وتهجير المواطنين من ست دول. ويقاوم معه ستة مواطنين من ست دول تم اعتقالهم أو سقطوا في القتال. وبالتالي، علينا أن نعيد برمجة تفكيرنا حول ظاهرة الدعم السريع. وفي هذا السياق، يؤسفنا أن نشير إلى أن الميليشيا المتمردة تواصل ارتكاب الفظائع وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم الدولية لكي تعيد السودان إلى العصر الحجري البلايستوسيني، في ولايات غرب ووسط دارفور وشمال كردفان والمناطق السكنية الآمنة في أم درمان، بولاية الخرطوم، على الرغم من التعهدات التي قدمها ممثلوها في محادثات جدة، بحماية المدنيين وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية. لقد ارتكبت الميليشيا خلال الأيام الماضية الجرائم التالية.

للنساء والفتيات من قبل ميليشيا الدعم السريع أخذ منحى خطرا إثر تنامي أنباء عن وجود فتيات محتجزات تم اقتيادهن من الخرطوم إلى دارفور، وتم بيع البعض منهن إمعانا في الامتهان وخدش الكرامة الإنسانية. إن ما يجري من استرقاق واحتجاز لفتيات وإخراجهن من الخرطوم وعبر الحدود لدول مجاورة من قبل قوات الدعم السريع يعيد إلى الأذهان ما جرى مع النساء الأيزيديات من اختطاف وبيع واسترقاق من قبل تنظيم داعش في العراق عام 2014.

ولذلك، ندعو المجتمع الدولي والدول الشقيقة أن يدعموا مجهودات التصدي والاستجابة لحالات العنف الجنسي بتقديم المساندة الطبية باعتبارها أولوية منقذة للحياة، إذ هناك نقص كبير في الأدوية الخاصة ببروتوكول المعالجة السريرية للاغتصاب ووقاية الضحايا من انتقال الأمراض المعدية جنسيا، ومضادات فيروسات مرض الإيدز (نقص المناعة المكتسب) والتهاب الكبد الوبائي. ونشير إلى أنه تم وضع خطة مشتركة بين وحدة مكافحة العنف ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز فعالية الآلية الوطنية لحماية النساء والفتيات ومكافحة العنف ضد المرأة تحت ظل الطوارئ الساندة في الولايات.

أما في محور العدالة، لقد تأثرت إدارة العدالة بشكل كبير جراء النزاع المسلح المستمر. ونشير إلى أنه من البديهي أن النزاعات المسلحة لها تأثير بالغ على كل مناحي الحياة وأن مؤسسات العدالة في السودان ليست بمعزل عن ذلك. ولكن أجهزة العدالة في معظم ولايات السودان (15 ولاية من جملة 18 ولاية) تعمل بصورة طبيعية عدا عواصم بعض ولايات دارفور (نيالا، زالنجي، الجنبية) وفي منطقة الخرطوم بحري لأسباب أمنية ناتجة عن الهجوم الذي تشنه ميليشيا الدعم السريع.

توجد في دارفور 32 نيابة تضم 68 وكيل نيابة، تغطي 54 محلية في ولايات دارفور. ولذلك، نرى أن ما ورد بالتقرير (S/2023/861) من توقف عمل النيابة بالدرجة الصفرية التي تحدث عنها التقرير قد جانبه الصواب. وجاء في التقرير أن النيابة العامة وضعت تحت إشراف مجلس السيادة الانتقالي. فإن النيابة العامة جهاز مستقل وفقا لنص المادة 32 من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، وتعديل

كرواتب للقضاة والموظفين لوقف الآلية العدلية. ونهبت الأثاث وأجهزة الحاسوب، واتخذت من مباني قضاة المحاكم مقرات لها، وعسكرت في بعض مقراتها. وتم استهداف المحاكم الجنائية وغيرها في الخرطوم بحري والمنطقة الشرقية ومحاكم البيئة والمحاكم المدنية والمحاكم الجنائية في كوبر وبحري ومحاكم الحركة في منطقة الحاج يوسف والجريفات وأم دوم وحلة كوكو ومحكمة الطفل وبحري شرق ومحاكم سوبا والعليفون وأم ضوابان والحلفايا والدروشاب والجيلي. وتم نهب 50 عربة وسيارات القضاة ونهب 60 منزلا للقضاة. الهدف هو تدمير الآلية العدلية القضائية.

أما فيما يخص المحور الذي تحدث عن العنف الجنسي، إن التقرير الذي أعدته وحدة مكافحة العنف ضد المرأة وأوضاع النساء والفتيات في حالات الطوارئ والعنف الجنسي يؤكد أنه منذ شهر نيسان/إبريل الماضي، أمكن توثيق 14 حالة لضحايا العنف الجنسي من الفتيات اليافعات تتراوح أعمارهن بين التاسعة والثامنة عشر عاما في الخرطوم ونيالا والجنبية. ومعظم اللاتي تم استهدافهن ينحدرن من أصول إثنية معينة ومن عائلات فقيرة يتعرضن للاستعباد الجنسي على نمط ما كانت تفعل داعش. وقد تمكنت شبكة CNN الإخبارية من توثيق واحدة من أبشع الحالات بعد أن عمم الجناة فيديو اغتصاب في حزيران/يونيه الماضي بدم بارد.

كما أخضعت الميليشيا المتمردة النساء والفتيات في الخرطوم وجنوب دارفور لانتهاكات الاسترقاق الجنسي والخطف المتكرر والإخفاء القسري. حيث قامت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة - والتي تمثل جهة وطنية مستقلة مسؤولة عن حماية النساء والفتيات والأطفال ووضع المعايير الأساسية مع حالات العنف المبنية على أساس النوع - بتسجيل 29 حالة من جملة الحالات المسجلة والمصنفة بالاسترقاق الجنسي. وقد ارتبطت تلك الاعتداءات بالإبقاء القسري للنساء والفتيات والتناوب في ارتكاب الأفعال المنتهكة للعرض والشرف وخدش الحياء من عدة أفراد من ميليشيا الدعم السريع. وتعرضت فتيات بشكل متكرر من منطقة حلفاية الملوك، من بينهن قاصرات، إلى الاختطاف وكذلك في منطقة المسالمة بأم درمان. ويؤكد التقرير أن الإخفاء القسري

الإنسانية، وإسناد الجهود الإنسانية الواردة من الخارج بالعمل الطوعي والشعبي الداخلي. إن وفد القوات المسلحة، الذي شارك في الجولة الأخيرة في مفاوضات جدة، أعلن التزام السودان بتسهيل العمل الإنساني على النحو التالي: تكملة إجراءات التخليص الجمركي للعون الإنساني في مدة سبعة أيام، مع أخذ الاستثناءات بالاعتبار؛ البت في تأشيرات الدخول، مع إمكانية منح تأشيرة دخول متعددة للمدير القطري للمنظمة الإنسانية؛ إلغاء أذونات السفر للمناطق التي تشهد وبائيات؛ إصدار أذونات الإقامة والعمل وتمديدتها للمدير القطري لمدة عام، ومدة ستة أشهر لموظفي المنظمة الآخرين؛ تسمية ضباط الارتباط مع العمل على إنشاء منبر القضايا الإنسانية المشترك بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة؛ الشاحنات الموجودة في بورتسودان وبلغ عددها 98 شاحنة، تقرر مغادرتها إلى مختلف المناطق ويتم الإسراع في تسهيل إجراءاتها مع تأمين سلامة القوافل والموظفين والشاحنات ومواد الإغاثة حتى وصولها إلى نقطة النهاية.

نود هنا التنبيه مرة أخرى لضرورة الإسراع في توفير الموارد المالية المتعهد بها في مؤتمر المانحين لدعم خطة الاستجابة الإنسانية المحدثة بشأن السودان باعتبار أن نقص التمويل يشكل تحدياً رئيسياً لعمليات الاستجابة.

أخيراً السيد الرئيس، كما تعلمون، فإن قرار مجلس الأمن 2524 (2020) المنشئ لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، أُتخذ نتيجة انخراط إيجابي بين السودان والأمم المتحدة، وجهد توافقي، ذلك بناء على رسالة رئيس وزراء الحكومة الانتقالية السابق، الدكتور عبد الله حمدوك، إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 27 شباط/فبراير 2020 وفقاً لاهتمامات الحكومة خلال فترة الانتقال.

لذا، استبشرنا بتجاوب والتزام الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن وأسرة الأمم المتحدة، وتقديرهم عظمة التحول السياسي والتغيير الذي حدث في السودان عقب الثورة. بيد أن أداء البعثة في تنفيذ تلك الأهداف المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة

سنة 2020. ولا تستطيع أي جهة التدخل في أعمالها واختصاصاتها الواردة في قانون النيابة العامة لسنة 2017. وإشرف مجلس السيادة الانتقالي على النيابة العامة لا يعدو أن يكون إشرافاً إدارياً فحسب.

وفي هذا السياق، نرحب ببيانات الإدانة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، والسيدة نائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والتي تدين الفظائع التي ترتكبها الميليشيا بحق المدنيين في السودان، بما يشمل أعمال العنف الجنسي المتعلقة بالنزاع والقتل على أساس الانتماء العرقي. من هذا المنطلق، ندعو الدول الأخرى لإدانة هذه الجرائم البشعة وتحميل قادة الميليشيا المسؤولية على جرائمهم بحق الشعب السوداني، واتخاذ خطوات أكثر صرامة لمواجهة العمليات الإجرامية المنهجية، ومن ضمن ذلك إجبار الجهات التي تدعم الميليشيا بالسلاح والمرتبقة، على التوقف عن ذلك. إن ما ذكرته بعض الوفود عن وقف تزويد السلاح للطرفين تتضرر منه القوات المسلحة، لأن الدعم السريع لا يستورد أسلحة، إنما يتلقاها هدايا من دول، واعتبارها شريكة ومسؤولة عن الفظائع التي ترتكب.

السيد الرئيس، فيما يخص محور المساعدات الإنسانية، والمخاطر الناجمة عن الحالة الإنسانية، تتعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة للحد من أثرها ووقاية القطاعات الهشة، كالنساء والأطفال، والتعاون في مكافحة تفشي الأوبئة، والمخاطر التي تتجم عنها. وتتعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية، وإجراءات الحماية، والالتزام بالإجراءات الوطنية المعتمدة لتنفيذ الإغاثة والمساعدات الإنسانية بالتكامل مع الضوابط القانونية والأمنية. معلوم أن هناك ضوابط مبررة تضعها الحكومات لأسباب تتعلق بالأمن والسلامة والصحة.

لقد أنشأ السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجنة حكومية عليا من كافة الوزارات ذات الصلة، وهي اللجنة الوطنية العليا للطوارئ الإنسانية، للتأكيد على جاهزية المعابر وصلاحياتها لانسياب الإغاثة

كان مخيباً للآمال. نقل السودان مرارا ملاحظاته وموقفه حول أداء البعثة في اجتماعات مجلس الأمن ذات الصلة. كما طالبت الحكومة السودانية بإجراء مراجعة استراتيجية لعمل البعثة من أجل تقويم ما سبق من عملها واستشراف مهامها المستقبلية.

فضلا عن ذلك، قام السيد وكيل وزارة الخارجية المكلف بزيارة إلى نيويورك في نيسان/أبريل 2022، سلم خلالها أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة، ملاحظات السودان على أداء البعثة، إلى جانب خارطة طريق لتقويم مسار عملها. لكن المؤسف أن طبيعة عمل وإدارة البعثة لم يطرأ عليها تغيير.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأوضاع الحالية التي يمر بها السودان خلقت تغيرا جوهريا في الظروف التي استدعت طلب إنشاء البعثة من جانب السودان. إن البعثة بشكلها الحالي وبأدائها المعروف الذي قيمته السلطات السودانية، أصبحت لا تلبي تطلعات شعب وحكومة السودان، ولم تستجب لأولويات الانتقال السياسي بل وسعت لتنفيذ أجندة خارج تفويضها.

وعليه، أرجو أن أنقل لمجلسكم الموقر قرار حكومة السودان بالإنهاء الفوري لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة

خلال الفترة الانتقالية في السودان، لأسباب موضحة في رسالة من السيد وزير خارجية السودان إلى الأمين العام، التي بُعثت إليه اليوم. وأود أن أؤكد لكم مواصلة حكومة السودان في الانخراط البناء مع الأمم المتحدة لما يخدم مصلحة السودان بشأن آلية مناسبة جديدة تلبي الاحتياجات والمتطلبات في ظل الظروف التي يمر بها السودان. وسيقوم وفد سوداني رفيع بمقابلة الأمين العام وبعض أعضاء مجلسكم الموقر ذوي الصلة في الأسبوع المقبل لبلورة هذه الفكرة ومناقشة تفاصيلها، على خلفية اجتماع السيد رئيس مجلس السيادة بالسيد الأمين العام، على هامش الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي. ونذكر هنا بالمبدأ الأصل في نجاح آليات الأمم المتحدة، وهو موافقة البلد المضيف.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 16/35.